

CCass,17/06/1985,431

Identification			
Ref 20358	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 431
Date de décision 19850617	N° de dossier 96518/82	Type de décision Arrêt	Chambre Néant
Abstract			
Thème Accidents de Travail et assurance, Assurance		Mots clés Préavis, Opposabilité aux salariés, Défaut de paiement des échéances, Conditions de résiliation	
Base légale Article(s) : 16 - Loi n° 17-99 portant code des assurances telle qu'elle a été modifiée et complétée		Source Revue : Gazette des Tribunaux du Maroc المجلة المحاكيم المغربية Page : 72	

Résumé en français

La résiliation unilatérale d'un contrat d'assurance pour défaut de paiement des échéances ne court que 30 jours après la notification de la sommation faite à l'assuré. L'assureur de l'employeur ne peut opposer à un salarié victime d'un accident de travail ou ses ayants droits le défaut d'assurance lorsque l'accident survient durant le délai de préavis.

Résumé en arabe

يحق للضامن أن يفسخ عقد الضمان أو أن يطلب من المحكمة تنفيذها وذلك بعد مضي عشرة أيام على نهاية الأجل المعين بالفترة السابقة ويجوز فسخها بتصريح يوجهه الطاعن إلى المضمون ضمن كتاب مضمون الوصول عن طريق البريد ومفهوم ذلك أن عقد التأمين ولو في الحالة التي تريد فيه شركة التأمين فسخه لا يتم فسخه إلا بعد أجل ثلاثة أيام من تاريخ رسالة الإنذار بالأداء،

Texte intégral

المجلس الأعلى القرار رقم 431 بتاريخ 17/06/1985 ملف 82/96518 التعليل حيث تعيب الطاعنة على القرار الاستئنافي المذكور خرق الفصلين 345 و 359 من ق. م والفصل 16 من المرسوم الوزيري المؤرخ في 28/11/1934 والفصل 18 من عقد التأمين النموذجية

بسبب انعدام التامين وانعدام السند القانوني ذلك ان القرار المطعون فيه صرخ بان اجل الفسخ المحدد في 20 يوما في الفصل 16 المذكور يبتدئ من تاريخ تسليم المؤمن له لرسالة الاعتذار أو من تاريخ رفضها لا من يوم وضعها بالبريد في حين، من جهة، ان الفقرة الخامسة من الفصل 16 المذكور أعلاه تشير إلى أن الأجل لا يشمل يوم وضع الرسالة بالبريد الشيء الذي يعني بان الأجل يبتدئ مجرد من اليوم الثاني لوضع هذه الرسالة بالبريد وفي حين، من جهة أخرى، ان الفقرة الثانية من نفس الفصل 18 من الشروط العامة النموذجية لعقود التامين ينصان معا على أن الإجراء الوحيد الذي تكون شركة التامين ملزمة به هو توجيه رسالة الإنذار إلى محل سكنى المؤمن والقرار المطعون فيه أعطى تأويلا عكسيأ لما ورد في الفصل 16 من المرسوم الوزارى المؤرخ في 34/11/28وعندما جعل توجيه رسالة الإنذار بالطريق المضمنون من عدم الأثر قد خرق الفصلين المشار لهما وبذلك فقضاء الموضوع جعلوا حكمهم يتعرض للنقض. لكن، حيث انه بمقتضى الفصل 341 من ظهير 6 يبرابر 1963 المتعلق بحوادث الشغل فإنه لا يجوز لمؤمن المؤاجر أن يتعرض بسقوط أي حق على المصايبين بحوادث الشغل أو ذوي حقوقهم ولذلك فدفع العارضة الrami لإخراجها من الدعوى بناء على فسخ عقد التامين مع المشغل لعدم أداء أقساط التامين دفع لا يمكن أن يواجه به الأجير سواء كان المشغل اخبر من طرف شركة التامين بالفسخ أم لا، علاوة على أن الفصل 16 من القرار الوزيري المحتاج به والمؤرخ في 28 نوفمبر 1934 ينص في فقرته الثانية على ما يلي : هذا "أي بعد توجيه إنذار العشرين يوما" وانه يحق للضامن أن يفسخ عقد الضمان أو أن يطلب من المحكمة تنفيذها وذلك بعد مضي عشرة أيام على نهاية الأجل المعين بالفقرة السابقة ويجوز فسخها بتصریح یوجهه الطاعن إلى المضمون ضمن كتاب مضمون الوصول عن طريق البريد ومفهوم ذلك أن عقد التامين ولو في الحالة التي تريد فيه شركة التامين فسخه لا يتم فسخه إلا بعد أجل ثلاثة أيام من تاريخ رسالة الإنذار بالأداء، وبما أن رسالة الإنذار الموجهة من طرف الطاعنة كانت بتاريخ 7 أكتوبر 1963 فان بداية عدم سريان التامين هو 8 نوفمبر 1963 بينما الحادثة موضوع التراع كانت بتاريخ 5 نوفمبر 1963 أي أثناء سريان عقد التامين وحتى بالرجوع إلى الرسالة المدلل بها من طرف الطاعنة والموجهة إلى المشغل يتبيّن منها أنها بدورها تشير إلى الفقرة الثانية المشار إليها أعلاه وتحدد أجل 7 نوفمبر 1963 كآخر أجل لفسخ عقد التامين ومن ثم فالوسيلة غير جديرة بالاعتبار. وحيث إن هذا التعليل يتزلزل متزللة التعليل في قضاء الموضوع المنتقد لأن التعليل الخاطئ لا اثر له على ما انتهت إليه المحكمة عندما يكون الحكم صحيحا ومن ثم فالوسيلة غير ذات أساس. لأجله: قضى المجلس الأعلى برفض الطلب الرئيس : السيد محمد الجناتي المستشار المقرر: السيد محمد الغمامي النيابة العامة : السيد محمد سهيل المحامون : الأستاذان محمد لحلو وعبد القادر القيسي